

- وبمقتضى المرسوم الرئاسي رقم 10-149 المؤرخ في 14 جمادى الثانية عام 1431 الموافق 28 مايو سنة 2010 والمتضمن تعيين أعضاء الحكومة،

- وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 91 - 130 المؤرخ في 26 شوال عام 1411 الموافق 11 مايو سنة 1991 الذي يحدد نسب تعويض التأهيل لصالح الممارسين الطبيين العاملين في الصحة العمومية، المعدل،

- وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 02-119 المؤرخ في 23 محرم عام 1423 الموافق 6 أبريل سنة 2002 الذي يؤسس علاوة انتفاع لفائدة بعض المستخدمين التابعين للمؤسسات العمومية للصحة ويحدد كيفيات منحها،

- وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 03-52 المؤرخ في 3 ذي الحجة عام 1423 الموافق 4 فبراير سنة 2003 الذي يؤسس تعويضا عن خطر العدوى لفائدة المستخدمين الممارسين في بعض الهياكل العمومية للصحة،

- وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 09-393 المؤرخ في 7 ذي الحجة عام 1430 الموافق 24 نوفمبر سنة 2009 والمتضمن القانون الأساسي الخاص بالموظفين المنتميين لأسلاك الممارسين الطبيين العاملين في الصحة العمومية،

- و بعد موافقة رئيس الجمهورية،

يرسم ما يأتي :

المادة الأولى : يهدف هذا المرسوم إلى تأسيس النظام التعويضي للموظفين الخاضعين لأحكام المرسوم التنفيذي رقم 09-393 المؤرخ في 7 ذي الحجة عام 1430 الموافق 24 نوفمبر سنة 2009 والمتضمن القانون الأساسي الخاص بالموظفين المنتميين لأسلاك الممارسين الطبيين العاملين في الصحة العمومية.

المادة 2 : يستفيد الموظفون المنتمون لأسلاك الممارسين الطبيين العاملين في الصحة العمومية من العلاوة والتعويضات الآتية :

- علاوة تحسين الخدمات الطبية،
- تعويض التأهيل،
- تعويض التوثيق،
- تعويض دعم نشاطات الصحة.



مرسوم تنفيذي رقم 11 - 188 مؤرخ في 2 جمادى الثانية عام 1432 الموافق 5 مايو سنة 2011، يؤسس النظام التعويضي للموظفين المنتميين لأسلاك الممارسين الطبيين العاملين في الصحة العمومية.

إنّ الوزير الأول،

- بناء على تقرير وزير الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات،

- وبناء على الدستور، لا سيما المادتان 85 - 3 و 125 (الفقرة 2) منه،

- وبمقتضى الأمر رقم 06-03 المؤرخ في 19 جمادى الثانية عام 1427 الموافق 15 يوليو سنة 2006 والمتضمن القانون الأساسي العام للوظيفة العمومية،

- وبمقتضى المرسوم الرئاسي رقم 02-342 المؤرخ في 9 شعبان عام 1423 الموافق 16 أكتوبر سنة 2002 والمتضمن تأسيس تعويض عن الوثائق لصالح الممارسين الطبيين العاملين والمتخصصين في الصحة العمومية،

المادة 7 : تخضع العلاوة والتعويضات المنصوص عليها في المادة 2 أعلاه لاشتراكات الضمان الاجتماعي والتقاعد.

المادة 8 : تلغى أحكام المرسوم التنفيذي رقم 91 - 130 المؤرخ في 26 شوال عام 1411 الموافق 11 مايو سنة 1991، المعدل، وأحكام المرسوم التنفيذي رقم 02-119 المؤرخ في 23 محرم عام 1423 الموافق 6 أبريل سنة 2002، فيما يخص الفصل المتعلق بتحقيق الأهداف بالنسبة لسلك الممارسين الطبيين العامين للصحة العمومية، وكذا أحكام المرسوم الرئاسي رقم 02-342 المؤرخ في 9 شعبان عام 1423 الموافق 16 أكتوبر سنة 2002، فيما يخص سلك الممارسين الطبيين العامين للصحة العمومية والمذكورة أعلاه.

المادة 9 : يسري مفعول هذا المرسوم ابتداء من أول يناير سنة 2008.

المادة 10 : ينشر هذا المرسوم في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

حرر بالجزائر في 2 جمادى الثانية عام 1432 الموافق 5 مايو سنة 2011.

أحمد أويحيى



المادة 3 : تصرف علاوة تحسين الخدمات الطبية كل ثلاثة (3) أشهر وتحسب شهريا وفق نسبة متغيرة من 0 إلى 30 % من الراتب الرئيسي.

يخضع صرف علاوة تحسين الخدمات الطبية إلى تنقيط تحدد معاييرها بقرار من الوزير المكلف بالصحة.

المادة 4 : يحسب تعويض التأهيل على أساس الراتب الرئيسي ويصرف شهريا بنسبة :

- 45 % بالنسبة للأطباء العامين والصيدالة العامين وجراحي الأسنان العامين في الصحة العمومية،

- 45 % بالنسبة للأطباء العامين الرئيسيين والصيدالة العامين الرئيسيين وجراحي الأسنان العامين الرئيسيين في الصحة العمومية.

- 50 % بالنسبة للأطباء العامين الرؤساء في الصحة العمومية،

- 45 % بالنسبة للصيدالة العامين الرؤساء وجراحي الأسنان العامين الرؤساء في الصحة العمومية.

المادة 5 : يصرف تعويض التوثيق شهريا وفق المبالغ الجزافية المحددة كما يأتي :

- 4000 دج بالنسبة للأطباء العامين والصيدالة العامين وجراحي الأسنان العامين في الصحة العمومية،

- 5000 دج بالنسبة للأطباء العامين الرئيسيين والصيدالة العامين الرئيسيين وجراحي الأسنان العامين الرئيسيين في الصحة العمومية،

- 6000 دج بالنسبة للأطباء العامين الرؤساء والصيدالة العامين الرؤساء وجراحي الأسنان العامين الرؤساء في الصحة العمومية.

المادة 6 : يحسب تعويض دعم نشاطات الصحة على أساس الراتب الرئيسي ويصرف شهريا بنسبتي :

- 45 % بالنسبة للأطباء العامين والأطباء العامين الرئيسيين والأطباء العامين الرؤساء في الصحة العمومية،

- 35 % بالنسبة للصيدالة العامين وجراحي الأسنان العامين والصيدالة العامين الرئيسيين والصيدالة العامين الرؤساء وجراحي الأسنان العامين الرؤساء في الصحة العمومية.